الأمم المتحدة

A/HRC/56/32

الجمعية العامة

Distr.: General
20 March 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز اجتماع الخبراء بشأن زيادة بناء قدرات الحكومات المحلية على إدماج حقوق الإنسان في جميع أعمالها

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يعكس هذا التقرير الذي أُعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 12/51 المناقشات التي جرت في اجتماع الخبراء بشأن زيادة بناء قدرات الحكومات المحلية على إدماج حقوق الإنسان في جميع أعمالها، الذي عُقد في 28 آب/أغسطس 2023. ويستند التقرير أيضاً إلى 28 مساهمة خطية وردت من الدول الأعضاء والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين استجابةً للدعوة إلى تقديم إسهامات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عُقد اجتماع الخبراء بشأن زيادة بناء قدرات الحكومات المحلية على إدماج حقوق الإنسان في جميع أعمالها في جنيف، في 28 آب/أغسطس 2023، بناءً على طلب مجلس حقوق الإنسان الوارد في قراره 12/51. وركز الاجتماع على مناقشة الممارسات الجيدة والتحديات الماثلة في مجال تعزيز قدرات الحكومات المحلية على إعمال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والعمل بمزيد من الفعالية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتألف الاجتماع من جلسة افتتاحية وجلستين مواضيعيتين وجلسة ختامية موجزة.

ثانياً- موجز المداولات

ألف- الجلسة الافتتاحية

1- افتتحت المناقشةَ مديرةُ الجلسة الافتتاحية، رئيسة قسم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، وان - هيا لي، بعرض أهداف اجتماع الخبراء وتقديم المتكلمين الثلاثة.

2- ورحب رئيس مجلس حقوق الإنسان، فاتسلاف باليك، بمشاركة فاعلين محليين، معترفاً بدور الحكومات المحلية البالغ الأهمية في النهوض بحقوق الإنسان. وأشار إلى أن التحديات في مجال حقوق الإنسان تُفهم في كثير من الحالات فهماً أفضل على المستوى المحلي، حيث يمكن للسلطات أن تؤثر تأثيراً مباشراً وإيجابياً بقدر أكبر على حياة الناس، وأقر بدور الحكومات المحلية في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وأقر أيضاً بأن الحكومات المحلية قد تواجه عقبات مثل قلة الوعي وعدم كفاية الهياكل المؤسسية، ودعا إلى تكثيف الجهود لزيادة قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان. وأثنى على مشاركة الحكومات المحلية بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل وتعاونها مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. واختتم كلمته بالإعراب عن أمله أن تؤدي جهود بناء القدرات إلى زيادة توطيد ثقافة حقوق الإنسان، وشجع على تبادل النهُج والممارسات التي تجربها الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم.

3- وشدد الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، سيونغ ديوك يون، على ما ينطوي عليه إدماج حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل الحكومات المحلية واتباعُ نهج يشمل الحكومة بأكملها من أهمية لضمان الاتساق السياسي على جميع المستويات الحكومية. وسلط الضوء أيضاً على ضرورة عمل الحكومات المحلية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأقر السيد يون بالتحديات التي تواجهها الحكومات المحلية، سواء من حيث بناء القدرات أو التصدي للحواجز الهيكلية، وأكد أهمية التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة على الصُعد الإقليمي والوطني والدولي لتعزيز قدرات الحكومات المحلية. وأعرب عن أمله أن تسفر المناقشات خلال اجتماع الخبراء عن حلول ملموسة لزيادة قدرة الحكومات المحلية على أن تفي بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان وتصبح أطرافاً فاعلة أكثر في تنفيذ الإطار الدولي لحقوق الإنسان.

4- وشددت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ندى الناشف، على الدور المتنامي للمدن والحكومات المحلية في النهوض بحماية حقوق الإنسان. وقالت إن التوقعات تشير إلى أن 70 في المائة من سكان العالم سيقيمون في المناطق الحضرية بحلول عام 2050، ولذلك سلطت الضوء على

المسؤولية المتزايدة للمدن والحكومات المحلية. وشددت السيدة الناشف على أن التحديات العالمية المعقدة تتطلب حلولاً محلية شاملة وتعدديةَ أطراف شاملة، لا تضم الدول فحسب، بل المدن والحكومات المحلية والإقليمية أيضاً، وأكدت أهمية تبادل الأفكار والخبرات بين الجهات الفاعلة المحلية والعالمية لإثراء فهم الاحتياجات المحلية والواقع المحلي، وتحديد أفضل الممارسات، وتحسين الحوار والتنسيق بين مختلف مستويات الحكومة.

باء- الجلستان المواضيعيتان

5- شارك في الجلسة الأولى التي تناولت موضوع "مدن حقوق الإنسان - زيادة بناء قدرات الحكومات المحلية والإقليمية" خمسة محاضرين وأدارتها السيدة لي. وعرض المحاضرون تجارب من أوروغواي وجمهورية كوريا وغانا وكولومبيا. وبالإضافة إلى ذلك، عرض مدير معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، مورتن كيايروم، عمل المعهد في مجال تعزيز مبادرات حقوق الإنسان وبناء القدرات على الصعيد المحلي. وسلط المتكلمون الضوء على النُهج المتبعة والتحديات الماثلة والنتائج المحققة في سياق كل منهم.

6- وشدد رئيس المقاطعة التنفيذي (العمدة) في مقاطعة أفادزاتو الجنوبية في غانا، إيتورنام جيمس فلولو، على أهمية التركيز على حقوق الإنسان عند تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين حياة الناس. وقال إن مقاطعته وضعت سياسة متوسطة الأجل تتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وذكر أن الممارسات الواعدة تشمل لوائح يقودها المجتمع المحلي تتضمن حقوق المقيمين، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن مكتب مخصص للحق في المعلومات لمعالجة شكاوى السكان. وأقر السيد فلولو بالتحديات المختلفة التي تواجه ضمان عدم استخدام القيم التقليدية والثقافة السائدة لتقويض عالمية حقوق الإنسان، وبصعوبة إعطاء الأولوية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على حساب تطوير الهياكل الأساسية الظاهر للعيان. وللتغلب على هذه التحديات، اقترح السيد فلولو عدة مبادرات لتعزيز قدرة المكاتب المحلية والموظفين الإداريين، مثل التدريب المنتظم وبرامج التبادل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وشدد أيضاً على الحاجة إلى تولي الحكومة المركزية رصد الأنشطة واستعراضها بانتظام لتقييم التقدم المحرز وتخصيص الميزانية من أجل دعم عمليات إضفاء الطابع اللامركزي.

7- وعرضت المستشارة السامية للسلام وحقوق الضحايا والمصالحة في مكتب عمدة بوغوتا بكولومبيا، إيفون غونزاليس رودريغيز، الجهود المبذولة في بوغوتا لتعزيز بناء قدرات الموظفين العموميين والمسؤولين في مجال حقوق الإنسان. ووضع الإطارَ لهذه الجهود اتفاقُ السلام الموقع في عام 2016 الذي رسم خريطة طريق للإدارات الإقليمية لتنفيذ جوانب من اتفاق السلام، مع التركيز على حقوق الضحايا. ويتمثل أحد التحديات الهامة في إدماج سياسات عامة مختلفة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالاتجار بالبشر والهجرة والأمن البشري، في إطارٍ متماسك يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان. وشددت السيدة غونزاليس رودريغيز على أهمية السياسات المترابطة والمشتركة بين القطاعات لاتباع نهج شامل، وسلطت الضوء أيضاً على التزام إدارة المدينة بتعزيز نهج قائم على النوع الاجتماعي، وتنفيذها سياسة أمنية تركز على النوع الاجتماعي، وهي الأولى من نوعها في كولومبيا. وناقشت أيضاً أهمية تثقيف موظفي الخدمة المدنية لتعزيز القدرة المؤسسية وتمكينهم من رسم خريطة طريق لاحترام حقوق الإنسان. وعرضت بعض السمات الفريدة لإطار حقوق الإنسان في بوغوتا، مثل لجنة حقوق الإنسان داخل مجلس بوغوتا التي تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية المعارضة. وقد أدى استيعاب الجميع إلى تعزيز عملية صنع القرار فيما يتعلق بجدول أعمال حقوق الإنسان.

8- وشدد مدير شعبة حقوق الإنسان في حكومة كانيلونيس في أوروغواي، كارلوس غارولا، على أهمية اتباع نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان. وقال إن الحكومات المحلية تؤدي، بسبب قربها من المجتمعات المحلية، دوراً مهماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب في جهود التنمية المستدامة. وناقش السيد غارولا التعاون بين الشعبة ومفوضية حقوق الإنسان على المرحلة الثانية من مشروع "بناء الجسور" الذي يهدف إلى تيسير تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على مستوى الإدارات. وذكر أن من معالم المشروع البارزة نشر دليل بعنوان "التخطيط باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان"، يهدف إلى تدريب موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين على الالتزامات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتوفير أدوات مفاهيمية ومنهجيات لإدماج حقوق الإنسان في التخطيط السياساتي والميزانيات والإجراءات المحلية.

9- وشدد مدير معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، السيد كيايروم، على الاتجاه العالمي للمدن التي تعمل بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان، وأكد أهمية تركيز الجهود على المجتمعات المحلية، حيث يعيش الناس. وأقر بتعقد إعمال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، وشدد على ضرورة دعم الجهود التي تبذلها المدن لتعزيز حقوق الإنسان في جميع جوانب عملياتها. ووصف السيد كيايروم العمل الذي أنجزه المعهد على مدى السنوات الخمس الماضية ويركز على إنتاج المعرفة والتدريب وبناء الجسور. وشدد على أهمية فهم التحديات المحلية في مجال حقوق الإنسان من خلال تحليل البيانات وعبر أدوات مثل الدراسات الاستقصائية. وعلاوة على ذلك، سلط السيد كيايروم الضوء على الدور المحوري للمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في توثيق الروابط بين الحكومات المحلية ومختلف الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، مشدداً على الحاجة إلى تقوية الشبكات العالمية والمحلية للنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

10- وعرض المدير التنفيذي للمركز الدولي للتدريب في مجال حقوق الإنسان في حاضرة غوانغجو بجمهورية كوريا، غيونغو شين، الخطوات التي اتخذتها مدينة غوانغجو لإضفاء الطابع المؤسسي تدريجياً على حقوق الإنسان. ففي عام 2007، وُضع قانون حقوق الإنسان والسلام ونُقح فيما بعد بموازاة سَن ميثاق حقوق الإنسان في عام 2012. وتشمل السمات الرئيسية الأخرى الخطة القائمة على حقوق الإنسان التي تنقَّح كل خمس سنوات، ومجلس المواطنين المعني بحقوق الإنسان، ومكتب حقوق الإنسان. والأهم من ذلك، أن ميثاق غوانغجو لحقوق الإنسان ينص على تثقيف جميع موظفي الحكومة المحلية في مجال حقوق الإنسان. ويتولى هذا التثقيفَ نشطاء المجتمع المدني، مما يعزز توثيق الروابط بين مسؤولي الحكومة المحلية والمجتمع المدني. وشدد السيد شين على أهمية المجتمع المدني والشبكات العالمية في الحفاظ على زخم المبادرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت مدينة غوانغجو المنتدى العالمي السنوي لمدن حقوق الإنسان الذي يتيح منبراً للحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم لتبادل الخبرات وتوسيع شبكاتها.

11- وكرر المتكلمون في مداخلاتهم تأكيد دور السلطات المحلية الهام في ضمان ممارسة حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وناقشوا بعض التحديات التي تواجهها السلطات المحلية في أداء هذا الدور، مع التركيز بوجه خاص على نقص الخبرة التقنية وقلة الموارد ومحدودية الوعي بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان. وتعيق هذه التحديات قدرة السلطات المحلية على إدماج حقوق الإنسان في عملها وعلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

12- وتشمل التوصيات الرامية إلى التصدي لهذه التحديات استثمار الدول في بناء قدرات الحكومات المحلية، مع التركيز على الهياكل الأساسية المادية وعلى القدرات البشرية. وأبرز ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الحاجة إلى التوازن في توزيع المسؤوليات والموارد، معترفاً بأن الحكومات الأصغر حجماً أو الأقل موارد قد تحتاج إلى دعم أكبر مصمم لها خصيصاً،

والتمس أيضاً رأي المحاضرين بشأن كيفية زيادة المشاركة المباشرة للحكومات المحلية والإقليمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

13- وشـــدد عدد من المتكلمين على أهمية جمع البيانات وتصـــنيفها على الصـــعيدين المحلي والإقليمي من أجل التوصـل إلى فهم دقيق للتحديات، ولا سـيما لإدراج تلك البيانات في الاسـتعراضـات المحلية الطوعية. وشُدد أيضاً على أن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً حاسماً في بناء الجسور وتعزيز الشراكات من أجل النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، دعا ممثل مركز المدن العالمية إلى تحديد صـــفة جديدة تُمنح للحكومات المحلية والإقليمية للمشـــاركة في منظومة الأمم المتحدة.

14- وعرض عدة متكلمين الممارسات الواعدة لزيادة قدرات السلطات على إعمال حقوق الإنسان على الصـــعيد المحلي. ففي جنوب أفريقيا، تهدف الاســـتراتيجية المتكاملة لبناء قدرات الحكومات المحلية إلى التصـدي للتحديات في مجال بناء القدرات، مع التشـديد على الحاجة إلى أطر اسـتراتيجية لتوجيه التكامل والمواءمة والتنسيق بين أصـحاب المصـلحة. وعرضـت شـيلي تطورين حديثي العهد، منهما مبادرة لإنشاء مكاتب بلدية لحقوق الإنسـان مسـؤولة عن إذكاء الوعي والتثقيف بحقوق الإنسـان وتعزيزها على الصـعيد المحلي. وقد أنشأت سبع بلديات في شيلي بالفعل وحدات من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، وضـع المعهد الوطني الشيلي لحقوق الإنسان برامج لتدريب موظفي الخدمة المدنية، مما أسهم في إدماج حقوق الإنسان في العمل البلدي اليومي. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى سلسلة الأكاديمية والمؤتمرات الدوليةُ على الإنترنت، المعنونة "حقوق الإنسان على المستوى المحلي – ما الذي ينجح"، التي يديرها المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان على المستويين المحلي والإقليمي، جمع ونشر رؤى عملية من الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم بشأن حماية حقوق الإنسـان وتعزيزها على المسـتوى المحلي. وسـتركز السـلسـلة المقبلة على خطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان باعتبارها أدوات لتوطيد مساءلة الحكومات المحلية.

15- وأدارت الجلسـةَ الثانية التي تناولت موضـوع "تعزيز قدرات الحكومات المحلية والإقليمية"، المديرةُ التنفيذية لمنظمة الإعلام عن الاسـتعراض الدوري الشـامل غير الحكومية، منى مبيكاي. وعرض خمسـة محاضـــرين خبرات عملية وممارســـات واعدة، وحددوا الفرص المتاحة للحكومات المحلية والإقليمية لزيادة تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

16- وعرضـت مايا بوفا، وهي خبيرة قانونية من لجنة حقوق الإنسـان المشـتركة بين الوزارات والتابعة لوزارة الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، ممارسـات واعدة مسـتخلصـة من تعاون اللجنة مع السـلطات المحلية والإقليمية. وناقشت السيدة بوفا البعثة القُطرية التي قامت بها منذ عهد قريب اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا، ووصفت تعاون اللجنة المشتركة بين الوزارات مع السـلطات الإقليمية والمحلية على إعداد تقرير المتابعة الخاص بها. وبالإضـافة إلى ذلك، عملت اللجنة المشـتركة بين الوزارات مع السـلطات المحلية على إعداد تقرير منتصـف المدة للاسـتعراض الدوري الشـامل الثالث لإيطاليا، الذي يسـلط الضـوء على الروابط بين التوصـيات الواردة في الاسـتعراض الدوري الشامل وأهداف التنمية المستدامة، ويتضـمن مرفقاً مخصـصـاً على وجه التحديد للممارسات الجيدة المتبعة على الصـعيدين المحلي والإقليمي. وشـددت السـيدة بوفا على أهمية تعزيز حقوق الإنسـان على جميع مسـتويات الحكومة وأشـارت إلى جهود التدريب التي تبذلها اللجنة المشـتركة بين الوزارات، بالتعاون مع الرابطة الوطنية للمدن والبلديات الإيطالية، من أجل زيادة المعرفة بالقانون الدولي لحقوق الإنســـان وبتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

17- وشددت جوان كاموف وارد، نائبة مفوض السياسات والشؤون الخارجية في لجنة حقوق الإنسان في مدينة نيويورك، على أهمية تخصـيص موارد كافية للحكومات المحلية لضـمان امتلاكها القدرة اللازمة

على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلاً عن الحاجة إلى موظفين متفرغين في مفوضية حقوق الإنسان لتوطيد العلاقات مع الجهات الفاعلة دون الوطنية وشبكاتها. وركزت توصياتها الداعية إلى زيادة تعاون الحكومات المحلية مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، اقترحت إدماج حكومات الولايات والحكومات المحلية في عمليات الاستعراض التي تجريها هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. ويمكن أن ينطوي ذلك على دعوة حكومات الولايات والحكومات المحلية إلى تقديم تعليقات مكتوبة أو إدراج وجهات نظر الحكومات المحلية في التقارير الوطنية. وفي سياق هيئات المعاهدات، تتيح "قائمة المسائل" فرصة للحكومات دون الوطنية لتقديم مساهمات. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت السيدة وارد بإجراء دراسة استقصائية إلكترونية أو تخصيص منصة لجمع المعلومات من الحكومات دون الوطنية. ودعت أيضاً إلى إجراء مشاورات مكرسة مع الجهات الفاعلة دون الوطنية قبل الاستعراضات، على غرار المشاورات التمهيدية لمنظمات المجتمع المدني. ثانياً، أوصت السيدة وارد بأن تشارك حكومات الولايات والحكومات المحلية مباشرة في الاستعراضات القطرية، فتعمل إلى جانب الحكومات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. واقترحت، ثالثاً، تكليف الحكومات الوطنية بإطلاع كيانات الولايات والكيانات المحلية على توصيات هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في صيغة ميسرة. وشددت السيدة كاموف وارد، في ملاحظاتها الختامية، على أهمية دور المؤسسات الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في إعلام الحكومات المحلية بالتطورات التي تحدث على المستوى الدولي.

18- وشدد ميلون كوثري، المقرر الخاص السابق المعني بالحق في السكن اللائق، على أهمية إدراج استراتيجيات محددة لجمع البيانات في التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يستهدف السلطات المحلية. وأبرز ضرورة زيادة الاتصال والتعاون بين لجان حقوق الإنسان في المدن وأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكومات المحلية. واستكشف السيد كوثري مستويات مختلفة من تعاون الحكومات المحلية والإقليمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، واقترح مساهمتها في تقارير أصحاب المصلحة والتقارير الوطنية وفي تقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل المحلية الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد دور السلطات المحلية الحاسم في مرحلة التنفيذ من مراحل الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما في تتبع التوصيات وتنفيذها، مثل التوصيات المتعلقة بالخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والإسكان والتعليم. وناقش السيد كوثري أيضاً أهمية توفير السلطات المحلية المعلومات للمقررين الخاصين لإعداد تقاريرهم المواضيعية وأثناء الزيارات القطرية. وشدد أخيراً على استخدام المعايير الدولية لتوجيه السلطات المحلية. ورأى أن معايير التشغيل، مثل المبادئ التوجيهية بشأن عمليات الإخلاء والترحيل ومبادئ الحيازة، تتيح إرشادات مباشرة للسلطات المحلية بشأن حماية حقوق الإنسان. وأضاف في ملاحظاته الختامية أنه لا ينبغي النظر إلى الحكومات المحلية على أنها مجرد متلقية للتوصيات والمعايير الصادرة عن منظومة حقوق الإنسان، مؤكداً أن مساهمات الحكومات المحلية حيوية لوضع معايير حقوق الإنسان فضلاً عن استراتيجيات تنفيذها.

19- وشددت نائبة رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، إستر إغوباميان – مشيليا، على أن الحكومات المحلية تؤدي دوراً حاسماً في الوفاء بالتزامات الدولة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات والاتجار بالبشر والتمييز والفرص الاجتماعية وتمكين المرأة الريفية. وناقشت السيدة إغوباميان – مشيليا التحديات التي تواجه إشراك الحكومات المحلية في مبادرات حقوق الإنسان، بما في ذلك المعرفة المحدودة بالأطر السياساتية العالمية، والتزامات الإبلاغ، وممارسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأشارت أيضاً إلى عدم وجود آليات للانتصاف من الممارسات الضارة ونقص الموارد والقدرات المؤسسية في إدارات الحكومات المحلية. وعرضت بعض الممارسات الجيدة التي وثقتها اللجنة، مثل العمل مع ساموا على

التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والدعوة إلى إشراك النساء في المجالس القروية. وأشير أيضاً إلى تعاون اللجنة مع موريتانيا وإسبانيا على معالجة الشواغل المتعلقة بملكية الأراضي والعمل المناخي والممارسات التمييزية. وأكدت أهمية مشروع التوصية العامة رقم 40 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تمثيل المرأة الشامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في نظم صنع القرار، وشجعت في هذا السياق على المشاركة على الصعيد المحلي في عمليات التشاور. واقترحت السيدة إغوباميان – مشيليا عدة إجراءات لزيادة إشراك الجهات المحلية في مجال حقوق الإنسان، منها ما يلي: التعاون على نحو يراعي المنظور الجنساني مع الحكومات المحلية، باستخدام الآليات والشراكات القائمة؛ وتعزيز حملة اللجنة المعنونة "مدن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" من أجل التنفيذ المحلي والمساءلة؛ وتوخي الشمول واعتماد الابتكار والتكنولوجيا من أجل مشاركة محلية أشد تأثيراً. وحثت على تعزيز التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وأصحاب المصلحة في الشؤون الجنسانية، فضلاً عن زيادة التركيز على القدرات والموارد البشرية غير المستغلة داخل المجتمعات الريفية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

20- وسلطت ميليسا أوبريتي، وهي عضوة في الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، الضوء على الحواجز الكبيرة التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات الهادفة في الحكومة المحلية، مثل المواقف الأبوية الراسخة، والقوالب النمطية، وتقييد الوصول إلى الموارد والشبكات. وشددت على ضرورة وجود مزيج متوازن من التدابير الخاصة، يتضمن استراتيجيات مؤقتة واستراتيجية دائمة على السواء، لمعالجة الثغرات في المشاركة، ودعت إلى الانتقال من نظام الحصص إلى نهج شامل على نطاق المنظومة. وأكدت السيدة أوبريتي أهمية التغييرات في المواقف وهياكل المساءلة لمكافحة الحواجز غير المرئية مثل التحرش والعنف. وناقشت بعض الممارسات الجيدة التي تتبعها الحكومات المحلية التي التقى بها الفريق العامل، بما في ذلك عمليات التشاور الشاملة مع الفئات التي ظلت ممثلة تمثيلاً ناقصاً على مر التاريخ؛ وزيادة التمويل، ولا سيما للمنظمات النسائية، وتغطية مجالات مثل التربية الجنسية والصحة الإنجابية للمرأة؛ واعتماد لوائح تدمج معايير حقوق الإنسان في أطر الحوكمة المحلية، كما يتضح من شبكة مدن حقوق الإنسان وحملة "مدن من أجل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، في جميع أنحاء العالم. وفي مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك تراجع حقوق المرأة وتفشي الاستبداد وحملات التضليل، شددت السيدة أوبريتي على الدور الحاسم للحكومات المحلية باعتبارها جهات مدافعة عن حقوق الإنسان.

جيم- جلسة التحاور

21- خلال جلسة التحاور، عرض المتكلم من حكومة كانيلونيس في أوروغواي أمثلة على تعاون هذه الحكومة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال إن كانيلونيس شاركت، منذ عام 2022، في الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، المكلفة بتنسيق وإعداد التقارير التي تقدَّم إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وبالعمل معها. وأسهمت حكومة كانيلونيس أيضاً بمعلومات لاستعراض أوروغواي الذي أجرته لجنة القضاء على التمييز العنصري، وشاركت في صياغة التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الرابع للبلد.

22- وشدد المتكلم من الهيئة الدولية للخدمات العامة على أهمية مشاركة الدول في الحوار والتعاون مع الحكومات المحلية لتعزيز تمثيل السلطات دون الوطنية في الوفود الوطنية المشاركة في مختلف آليات حقوق الإنسان.

23- وأشار المتكلم من المعهد السويدي لحقوق الإنسان إلى أن مجموعة من الممارسين في السويد يعملون على المستوى المحلي يستخدمون توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أدوات لإعطاء الأولوية لأنشطة حقوق الإنسان. وتهتم الجهات الفاعلة المحلية اهتماماً شديداً باستعراضات البلد في مجال حقوق الإنسان، فترغب في فهم أثر عملها وفي التأثير على المجموعة التالية من التوصيات. ويدرك هؤلاء الممارسون أن آليات حقوق الإنسان قد تعالج الشواغل المندرجة في إطار ولاية كل منهم، ولاحظوا أن الآليات ما انفكت تلجأ إلى السلطات المحلية لتنفيذ توصياتها. وقد التمست الجهات الفاعلة المحلية التوجيه بشأن المشاركة في جميع مراحل هذه العمليات، من مرحلة ما قبل الدورة إلى ما بعدها، وأعربت عن حاجتها إلى الدعم في فهم التوصيات وتفسيرها.

24- وشدد المتكلم من موئل الأمم المتحدة على الحاجة إلى توصيات ومعايير واضحة بشأن حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، وطلب رأي المحاضرين في إمكانية زيادة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة على السواء لزيادة وضوح معايير حقوق الإنسان للحكومات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سأل المتكلم عما إذا كان يمكن زيادة الاعتراف خلال رصد التوصيات والإبلاغ عنها، في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، بدور الحكومات المحلية والإقليمية.

25- وسلط المتكلم من حكومة كاتالونيا الضوء على تحد آخر يتمثل في عدم قدرة ممثلي الحكومات المحلية على حضور جلسات مجلس حقوق الإنسان، مما يعيق جهودهم في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ويقيد الحصول على المعلومات الهامة. ودعا ممثل الحكومة الكاتالونية إلى أن تشارك الحكومات الإقليمية والمحلية مشاركة شاملة في منظومة الأمم المتحدة.

26- وشددت المتكلمة عن المجموعة العالمية لحقوق الإنسان على ترابط أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ملاحظة أن العديد من الحكومات المحلية قد أكدت تفانيها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يتيح وسيلة لإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي. وأوضحت هذه الصلة من خلال مناقشة تأثير برنامج المدن المستدامة، المصمم لمد الجسور بين جهود الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وشبكة المدن الموقعة التابعة له. وعرضت كيف أثر الاتفاق العالمي على حكومة مدينتها في نيوزيلندا لاعتماد استراتيجية للعيش المستدام صاغت فيها قضايا حقوق الإنسان، مثل الإسكان والمياه والصرف الصحي والتعليم، من منظور أهداف التنمية المستدامة. وأكدت المتكلمة أن إدراج نهج صريح قائم على حقوق الإنسان في الأطر الدولية وسد الثغرات في مضمون الأطر الحقوقي على الصعيد الدولي أمران حاسمان.

27- وسلطت المتكلمة من لجنة مينيابوليس للحقوق المدنية الضوء على التحديات التي تواجهها المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان، بما فيها مؤسستها، حيث يعمل أعضاء اللجنة بصفة متطوعين، ولا يتلقون تدريباً محدداً في مجال حقوق الإنسان أو توعية بآليات حقوق الإنسان. واقترحت أن تتولى مفوضية حقوق الإنسان تجميع معلومات لمؤسسات حقوق الإنسان المحلية وإطلاعها بطريقة استباقية على آخر المستجدات بشأن استعراضات هيئات المعاهدات والزيارات القطرية، مع إعطاء الأولوية للدول التي تفتقر إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وأفادت المتكلمة بأن المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان ستستفيد كثيراً من مقاطع فيديو تعليمية ملائمة لسياق كل منها. وستوفر هذه الموارد معلومات عن المعايير الدولية للحقوق وعن صلتها بالسياقات المحلية، وتوجيهات بشأن كيفية إدماج المعايير في عملها الموضوعي.

دال- الجلسة الختامية

28- في الجلسة الختامية، أدلت الأمينة العامة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، إميليا سايز، بملاحظات ختامية، شددت فيها على ضرورة وضع حقوق الإنسان في صميم عملية رسم السياسات وصنع القرارات في جميع المؤسسات، ولا سيما على الصعيدين المحلي والإقليمي. وأبرزت السيدة سايز الفرصة الهامة التي أتاحها اجتماع الخبراء لزيادة قدرة المؤسسات المحلية، وإشراكها في التثقيف بحقوق الإنسان وفي تقديم الخدمات القائمة على حقوق الإنسان أيضاً. وسلطت الضوء على التحديات الخاصة التي تعترض النساء وأفراد مجتمع الميم والأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت الصلة الحاسمة بين جدول أعمال المناخ وحقوق الإنسان ودعت إلى اتخاذ قرارات ملموسة تعطي الأولوية للمساواة. واختتمت كلمتها بالتأكيد على ضرورة مراعاة جدول أعمال حقوق الإنسان في تقديم الخدمات المحلية في المستقبل من أجل الحيلولة دون تراجع فرص الحصول على الخدمات العامة وتراجع نوعيتها.

29- وسلطت مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، بيغي هيكس، في ملاحظاتها الختامية الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات المحلية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في تنمية مدن حقوق الإنسان. وشددت على أهميتها في ضمان المساءلة والتأثير المستدام لتلك المبادرات. وأكدت أن الحكومات المحلية يمكن أن تحصل، من خلال العمل النشط مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، على التوجيه القيّم والمشورة وتستفيد من الممارسات الجيدة لمواءمة قوانينها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وشددت أيضاً على أهمية جلب المدن والحكومات المحلية خبراتها وتجاربها المحلية إلى المحافل الدولية لحقوق الإنسان. واعترفت بالتحديات التي تواجه تعزيز قدرات السلطات المحلية، لكنها كررت تأكيد التزام مفوضية حقوق الإنسان بدعم تلك السلطات من خلال تقاسم الممارسات الجيدة وتيسير تبادل المعارف بين الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً- المدخلات الواردة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين

30- استرشدت مفوضية حقوق الإنسان، في إعداد هذا التقرير، بمساهمات من الدول والحكومات المحلية، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكات الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وتلقت المفوضية 28 مساهمة.

31- وتسلط المساهمات الواردة الضوء على التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتُقدم توصيات لتعزيز قدرات الحكومات المحلية وزيادة تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

التحديات

32- بيّنت المساهمات تحديات عديدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، بما في ذلك نقص الوعي لدى مسؤولي الحكومات المحلية بقواعد ومعايير وآليات حقوق الإنسان. وحتى عندما يكون المسؤولون على علم بهذه المعايير، فإنهم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى المهارات والمعارف اللازمة لترجمة المعايير إلى ممارسة فعلية بسبب عدم كفاية التدريب و/أو الخبرة و/أو الموارد.

33- وسُلط الضوء في كثير من الأحيان على قلة الموارد، بما في ذلك القيود المالية والبشرية والتقنية، باعتبارها تحدياً رئيسياً يعيق الدعم الفعال لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد تُنقل الاختصاصات من مستويات عليا في الحكومة إلى الحكومات المحلية من دون موارد مالية كافية. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا توجد إرادة سياسية لإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، بسبب مسائل شتى منها الفساد والاستبداد. ويتفاقم هذا التحدي من جراء وجود أصوات سياسية شعبوية وغير ليبرالية.

34- وأشارت مساهمة إلى عدم وجود آليات مؤسسية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في عملية صنع السياسات المحلية. وعلاوة على ذلك، لا يضطلع موظفو الحكومات المحلية في كثير من الأحيان بمسؤوليات شاملة لعدة قطاعات، بل يركزون حصراً على مجالات محددة مثل حقوق الطفل أو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

35- ويشكل عدم التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم تعميم مراعاة حقوق الإنسان وميزنتها على الصعيدين الوطني والبلدي، تحديات إضافية أمام تنفيذ النهج القائمة على حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تتفاقم هذه التحديات بسبب عدم التنسيق بين مختلف إدارات الحكومات المحلية وبين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

بناء القدرات

36- توجد مجموعة متنوعة من المبادرات على الصعيد المحلي لتمتين قدرة الحكومات المحلية على تعزيز حقوق الإنسان وصونها. ويشارك أصحاب مصلحة متعددون، مثل الوزارات الحكومية ورابطات الحكومات المحلية والمؤسسات الأكاديمية، مشاركة نشطة في تلك الجهود.

37- ففي الهند، تتيح وزارة الحكومة المركزية، المسؤولة عن الحوكمة المحلية، برامج ومبادرات لبناء القدرات مصممة خصيصاً لتمكين الحكومات المحلية من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

38- وفي السويد، أنشأت الرابطة السويدية للسلطات المحلية والأقاليم، بالتعاون مع معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، منصة لوضع السياسات والعمليات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتهدف المنصة إلى أن تكون بمثابة منطلق وأداة إنمائية عندما ترغب البلديات والأقاليم في توطيد عملها في مجال حقوق الإنسان ودمج نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع أجزاء تنظيمها وعملياتها.

39- وأنشأ أمين المظالم المعني بالأطفال في السويد أدوات على الإنترنت لدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك التدريب على الاتفاقية عبر الإنترنت، وأدوات لتقييم تنفيذها، وإرشادات بشأن إجراء "تقييم الأثر على مصالح الطفل الفضلى"، والتوجيه القانوني لتفسير الاتفاقية وتطبيقها. ومنذ عام 2016، أشرف أمين المظالم على مشروع حكومي يركز على تنفيذ الأساليب والمواد المتعلقة بالاتفاقية لسلطات مختارة. ويركز المشروع على تبادل أفضل الممارسات بين السلطات من أجل إذكاء الوعي بحقوق الطفل. ويتولى أمين المظالم تنسيق اجتماعات الشبكة المنتظمة لتيسير المناقشات بشأن قضايا الساعة وتبادل الخبرات والمعارف بين ممثلي مختلف السلطات والحكومات الإقليمية والمحلية.

40- وفي شيلي، اتخذت الأمانة الفرعية المعنية بالتنمية الإقليمية والإدارية تدابير لبناء قدرة الحكومات المحلية على إدماج حقوق الإنسان في ممارساتها. ونظمت هذه المؤسسة، عن طريق أكاديمية التدريب البلدي والإقليمي، تدريباً محدد الهدف، بما في ذلك برنامج لمنح الدبلومات بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان يطبَّق على الحكومات المحلية والإقليمية، يهدف إلى زيادة الفهم والمهارات لدى المسؤولين على المستوى دون الوطني الذين يتعاملون مع الفئات الضعيفة من السكان، ويركز على منظور حقوق الإنسان.

41- وعمل معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، عن طريق مكتبه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع مدينة غوانغجو بجمهورية كوريا ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ والشبكة الآسيوية للديمقراطية على تنفيذ سلسلة من مبادرات بناء القدرات في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتهدف هذه المبادرات إلى تمكين الحكومات المحلية والجهات الفاعلة المحلية من تنفيذ حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في مناطقها وتوطينها بفعالية. ويستفيد هذا النهج من إلمام الحكومات المحلية بأهداف التنمية المستدامة وتقبلها هذه الأهداف، باستخدامها مدخلاً فعالاً لإعمال حقوق الإنسان.

42- وشدد عدد من المساهمات على أهمية شبكات المدن، مثل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وفريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ ومركز وشبكة المدن للإنصاف بين الجنسين. وتيسر هذه الشبكات تبادل الآراء بشأن قضايا السياسة العامة، وتعزز الشراكات الطويلة الأجل والتعلم بين الأقران. غير أن إحدى المساهمات أثارت شواغل بشأن ما يمكن أن يقيد تقاسم جهود المدن من أجل حقوق الإنسان داخل شبكات محددة، مما يعوق الإجراءات التعاونية على الصعيد المحلي. ولمعالجة هذه المسألة، اقتُرح تبادل المعارف والنهُج بين مختلف الشبكات، بهدف إنشاء شبكة جامعة للشبكات يوحدها التزام مشترك بحقوق الإنسان.

التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

43- تشمل الإجراءات والممارسات الحالية الرامية إلى إشراك الحكومات المحلية في أنشطة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سبلاً مختلفة. فيمكن للحكومات المحلية أن تشارك في المشاورات مع الحكومة المركزية، وتقدم التقارير، وتتحاور مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويمكنها أيضاً أن تتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني للتعبير عن وجهات نظرها والتحديات التي تواجهها.

44- وقد أسهمت بعض الحكومات المحلية وشاركت في عملية الاستعراض الدوري الشامل في إطار عمل حكوماتها الوطنية، غير أن هذه الممارسة ليست واسعة الانتشار. وبالمثل، ساهمت بعض الحكومات المحلية وشاركت في استعراضها الوطني أمام هيئات المعاهدات من أجل تبادل المعلومات عن إعمال حقوق الإنسان على الصعيد دون الوطني. ويعقد المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة جلسات حوار منتظمة مع ممثلي الحكومات المحلية خلال زياراتهم القطرية.

45- وأكدت بعض المساهمات أن وعي الحكومات المحلية وفهمها فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومدى صلة هذه الآليات بعملها محدودان في كثير من الأحيان. وتوجد حاجة واضحة إلى زيادة فهم الحكومات المحلية كيفية التفاعل مع آليات حقوق الإنسان، وتطوير الخبرة التقنية في الإبلاغ عن التوصيات وتنفيذها، وإيجاد الدعم المؤسسي اللازم.

46- وفي دورة التعلم المختلط التي وضعها المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، تُخصَّص وحدات محددة لإعطاء لمحة عامة عن آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية القائمة. ويلزم تعميق وتوسيع نطاق البحث في كيفية ارتباط تلك الآليات بالحكومات المحلية وسبل إسهام المدن/البلديات فيها. وفي إيطاليا، نظمت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات مع الرابطة الوطنية للمدن والبلديات الإيطالية تدريباً إلكترونياً محدداً بشأن كيانات منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

47- ورأت مساهمات أن زيادة قدرات الحكومات المحلية على التوصل إلى فهم أفضل للآليات الدولية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية، بينما دعا عدد من المساهمات إلى إتاحة مداخل أقوى للحكومات المحلية داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

48- ومن أكثر الطرق فعالية لإشراك الحكومات المحلية في عملية الاستعراض الدوري الشامل أن تضم الحكومات الوطنية ممثلين عن الحكومات المحلية في عمليات التشاور، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات المحلية أن تقدم تقريراً طوعياً لمنتصف المدة عن تنفيذ التوصيات الواردة خلال جولات الاستعراض الدوري الشامل السابقة.

49- وأطلق مركز المدن العالمية تحالفاً مع الشركاء (منظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل وموئل الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان ومؤسسة فريدريك - إيبرت ومنتدى جنيف لحقوق الإنسان) للتفكير في السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز مشاركة الحكومات المحلية في الاستعراض الدوري الشامل. وأول ما أسفر عنه هذا التحالف إصدار "نصائح للحكومات المحلية والإقليمية الراغبة في المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل" لشرح ماهية هذا الاستعراض والمراحل التي يمكن للحكومات المحلية والإقليمية أن تشارك فيها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

50- واقترح المركز العالمي للمدن أيضاً تحديد صفة جديدة تُمنح للحكومات المحلية داخل الأمم المتحدة كي يتسنى اعتمادها وتتمكّن من المشاركة بصفتها الخاصة في عمليات الأمم المتحدة واجتماعاتها. وعلاوة على ذلك، يمكن إنشاء منتدى لمجلس حقوق الإنسان معنياً بالحكومات المحلية وحقوق الإنسان، يضم العُمَد لتيسير تبادل الممارسات الجيدة بشأن مواضيع محددة. ومن شأن هذا المنتدى أن يتيح فرصة لإشراك العُمَد في أعمال مجلس حقوق الإنسان وإنشاء قنوات اتصال مباشرة على الصعيد المحلي.

51- وأوصى المعهد السويدي لحقوق الإنسان بأن تخصص هيئات معاهدات الأمم المتحدة فروعاً محددة للحكومات المحلية في الملاحظات الختامية من أجل توضيح آراء اللجنة وتوقعاتها فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. واقترح مركز المدن العالمية أيضاً أن تعقد هيئات معاهدات الأمم المتحدة اجتماعاً مخصصاً مع الحكومات المحلية والإقليمية قبل الاستعراضات القطرية.

52- وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الحكومات المحلية وإشراكها في الآليات الوطنية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعتها يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في عمليات الاستعراض الدولية. ومن شأن ذلك أيضاً أن ينشئ محفلاً لتبادل الآراء الذي توجد حاجة ماسة إليه بين الهيئات الوطنية والهيئات المحلية فيما يتعلق بعوامل النجاح في إعمال حقوق الإنسان وتوزيع المسؤوليات على نحو أدق.

53- واقترح مركز المدن العالمية أن تطلب اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مقابلة ممثلَين على الأقل عن الحكومات المحلية والإقليمية خلال زياراتهم القطرية.

54- وعرض المساهمون أيضاً الخبرات المستمدة من تنفيذ عملية تقديم تقارير الاستعراضات المحلية الطوعية، التي تتيح رؤى قيّمة للإبلاغ عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، أصدرت مدينة لوس أنجلوس، التي التزمت بتوطين أهداف التنمية المستدامة، استعراضها المحلي الطوعي الأول في عام 2019. وقد أتاح وضع الاستعراضات المحلية الطوعية فرصاً لتقوية التنسيق بين

الإدارات وإجراء استعراض على مستوى المدينة للتقدم المحرز في القضايا ذات الأولوية تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة.

55- وتقديم التقارير عن الاستعراض المحلي الطوعي من خلال المشاركة في المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو إحدى طرق تعاون المدن مباشرة مع الأمم المتحدة. وخلال المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى، تنظم فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية أحداثاً جانبية وبرامج لبناء القدرات بشأن توطين أهداف التنمية المستدامة، بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لضمان تكثيف انخراط الحكومات المحلية في جهود الدعوة وتبادل المعارف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد دراسة الاستعراضات المحلية الطوعية على نطاق المدن هيئات معاهدات الأمم المتحدة وأخصائيي حقوق الإنسان على معرفة أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإدراك القضايا التي يتردد صداها على المستوى المحلي، وفهم كيفية تعامل المدن مع ترجمة الاتفاقات الدولية التي تبرمها الحكومات الوطنية وتُبرَم من أجلها.

رابعاً- الاستنتاجات

56- تواجه الحكومات المحلية تحديات مختلفة في تعزيز حقوق الإنسان وصونها، على النحو المؤكد في اجتماع الخبراء وفي المساهمات الواردة. وتشمل العقبات قلة وعي المسؤولين بقواعد ومعايير وآليات حقوق الإنسان، إلى جانب القيود المفروضة على الموارد المالية والقدرات التقنية، فضلاً عن تحديات التنسيق بين الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية.

57- وأبرزت المناقشات التي دارت في اجتماع الخبراء والمساهمات الخطية الحاجة المستمرة إلى زيادة بناء القدرات والتوجيه لدعم الحكومات المحلية في إعمال حقوق الإنسان في عملياتها. وتوجد مجموعة متنوعة من المبادرات على الصعيد المحلي لتمتين قدرة الحكومات المحلية على تعزيز حقوق الإنسان وصونها. وكانت الشراكات التي أقيمت مع المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من تلك الجهود. ويمكن بذل جهود إضافية لتوسيع نطاق التعاون وتعزيز التبادل بين النظراء والدعم داخل الحكومات المحلية وفيما بينها.

58- وعلى الرغم من تحديد سبل مختلفة للحوار والتفاعل بين الحكومات المحلية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا يزال يوجد مجال لزيادة التعاون الهادف. ويمكن السعي في المستقبل إلى تناول مجالات إضافية تثير قلقاً متزايداً في مجال حقوق الإنسان، مثل الإعاقة، والهجرة، وحقوق المرأة، والنوع الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، والإسكان، والضرائب، والرقمنة، وتوسيع نطاق الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجامعات ومنظمات البحوث وشركات التكنولوجيا.

59- ويتطلب تعزيز التعاون بناء قدرات الحكومات المحلية والحكومات الوطنية، وإشراك السلطات المحلية في الإبلاغ عن التوصيات التي تقدمها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتنفيذها. ولا ينبغي اعتبار الحكومات المحلية مجرد متلقية للتوصيات لأن مساهمات الحكومات المحلية حيوية أيضاً لوضع معايير واستراتيجيات لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات. وينبغي إنشاء مداخل أقوى للحكومات المحلية إلى منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

خامساً- التوصيات

60- ينبغي للحكومات الوطنية أن تقوم بما يلي:

(أ) توفير الموارد المالية والبشرية لمفوضية حقوق الإنسان لتعزيز عملها المتعلق بالحكومات المحلية وحقوق الإنسان؛

(ب) تزويد الحكومات المحلية بالموارد المالية والقدرات التقنية اللازمة للوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) إنشاء الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإدراج الحكومات المحلية فيها؛

(د) ضمان إشراك الحكومات المحلية على نحو متزايد في عمليات الاستعراض التي تجرى في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة، والزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك في تنفيذ التوصيات المقدمة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(هـ) نشر توصيات هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الكيانات المحلية في صيغة ميسرة.

61- ينبغي للحكومات المحلية أن تقوم، في إطار اختصاصاتها، بما يلي:

(أ) إنشاء مكاتب داخل الإدارة المحلية مكرسة لإعمال حقوق الإنسان أو تعزيز المكاتب الموجودة؛

(ب) إنشاء أو تعزيز آلية محلية للإشراف على الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والانتصاف، مثل مكتب أمين المظالم، على المستوى المحلي؛

(ج) ضمان التدريب الكافي في مجال قانون ومبادئ حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين المحليين والإقليميين المنتخبين، وموظفي الخدمة المدنية على المستويين المحلي والإقليمي، والقضاة، وموظفي إنفاذ القانون، وغيرهم من الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة؛

(د) إقامة علاقات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية لحقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية وأصحاب المصلحة في المجتمع لتعزيز بناء القدرات المحلية في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) المشاركة الحثيثة في العمليات الوطنية المتعلقة باستعراضات الحالة في الدولة، التي تُجرى في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة، والزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك في تنفيذ التوصيات المقدمة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(و) وضع المؤشرات وجمع وتصنيف وتحليل البيانات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان على الصعيد المحلي لاعتماد قوانين وسياسات وبرامج قائمة على الأدلة؛

(ز) الانضمام إلى الحملة العالمية التي أطلقتها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بعنوان "10 مدن وأقاليم ثم 100 ثم 000 1 مدينة وإقليم لحقوق الإنسان بحلول عام 2030".

62- **ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن ينظر في التقدم بهذا الطلب إلى مفوضية حقوق الإنسان:**

(أ) **وضع توجيهات بشأن التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي وبشأن إنشاء آليات المساءلة ذات الصلة؛**

(ب) **تقديم تقرير سنوي عن الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في تنفيذ حقوق الإنسان بفعالية على المستوى المحلي؛**

(ج) **تجميع المعلومات المتعلقة بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل الحكومات المحلية والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، وإطلاعها بطريقة استباقية على عمليات الاستعراض الدوري الشامل، واستعراضات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، والزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والتقارير المواضيعية السنوية؛**

(د) **عقد حلقات عمل أو اجتماعات خبراء منتظمة بشأن مواضيع محددة لزيادة بناء قدرات الحكومات المحلية على إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملها؛**

(هـ) **وضع إرشادات بشأن إدماج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي وعمليات الإبلاغ، مثل الاستعراضات المحلية الطوعية؛**

(و) **دعم شبكات مدن حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والعالمي، لزيادة تبادل المعارف والتعاون بين مختلف الشبكات التي تعزز حقوق الإنسان على الصعيد المحلي.**

63- **ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن ينظر في عقد محفل نقاش منتظم دائم، مثل منتدى بشأن الحكومات المحلية وحقوق الإنسان، لتبادل الممارسات الجيدة بشأن مواضيع محددة وتيسير الاتصال المباشر بين العُمَد ومجلس حقوق الإنسان.**

64- **ينبغي للحكومات الوطنية والحكومات المحلية والإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين تنسيق الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ قوانين وسياسات ومبادئ توجيهية تدمج حقوق الإنسان في الحوكمة المحلية.**